سياسة الإرشاد الاجتماعي

على أي أساس ينبغي أن تقوم ؟

إذا نحن ذكرنا « الإرشاد الاجتماعي » في كتاباتنا أو أحاديثنا ، خيّل لنا أنّ في متناول الإلمام بجملة معناه أو إدراك ما يهدف إليه بصورة عامة ، من دعوة ونصح ووعظ أو هدي منبري متحمس ، على حين أنّ أمر هذا الارشاد هو من خطر الشأن وعظيم الأثر في مصير الحياة الاجتماعية كلها ، بالقدر الذي يكاد يسلكه في عداد الموضوعات الكبرى ، التي تؤلف بدورها مجموعة الأسس الجوهرية لما اصطلحنا على تسميته بالسياسة العامة للدولة .

وحسبنا تدليلاً على صحة هذا القول ، أن نبيّن الهدف الأول الذي تقصد إليه سياسة الإرشاد الاجتماعي . هذا الهدف هو السعي الحثيث وراء تكوين « عقلية اجتماعية » متخاصة لهذه الأمة ، تستطيع أن تدرك بها إدراكاً سليماً مجموعة المعاني أو القيم السامية التي تنطوي عليها رسالة الاصلاح برمّته ، وبالتالي طرائق تحقيق الأهداف الكبرى لهذه الرسالة ، وأساليب تنفيذها وتطبيقها في شتى الأوساط والبيئات ، وبين مختلف الهيئات والأفراد كما تستطيع بهذه « العقلية » الجديدة أن تشارك مشاركة فعّالة في مراقبة القائمين بأمرها ، ومن ثمّ معاونتهم معاونة صادقة في هذا السبيل .

يتبيّن لنا مما تقدّم أنّ سياسة الارشاد الاجتماعي ، في أقوم وأصح صورة لها ، هي من أعقد وأشق ما تضطلع به الدولة من أعباء ، وخاصة إذا كان الوسط الاجتماعي المراد تطبيق هذه السياسة عليه ما يزال في أولى مراحل تكوينه من ناحية هذه « العقلية الاجتماعية » ، إذ تصبح تلك السياسة ، في حالتنا هذه ، بمثابة العبء الأكبر الذي يقتضي على الدوام ، تضافر القوى والجهود الحكومية وغير الحكومية إلى أبعد حدّ ممكن ، لتحقيق « النقلة » الجبارة التي يتحقق بها للمجتمع ما يصبو إليه من تناسق بين ظروف

وأحوال صيانته . وما يهدف إليه من ارتفاع ملموس في المستوى المعيشي بين عامة أفراده يقتضي أن يكون السواد الأعظم من الشعب هو المقصود بسياسة التوجيه والارشاد .

فاذا عرفنا أن هذا السواد الأعظم قد اصطلحت عليه ، لأسباب كثيرة لا محل هنا لتفصيلها ، جملة ظروف تعسة من جهل ومرض وفقر ، استطعنا أن ندرك مدى العبء الذي يقع على كاهل المرشدين الاجتماعيين ، وعلى كواهل واضعي سياسة الارشاد ، لأن هذه السياسة يتحتم عليها أن تكافح جاهدة هذه العلل والأدواء مجتمعة ، الى جانب ما تقوم به اليوم ، في حدود ظرائفها المحدودة من توجيه عملي لجرع هؤلاء التعساء من ضحايا المرض والفقر والجهل .

والحق أن للمقوّمات النفسية والخلقية والمادية التي تعين على تكوين عقلية اجتماعية جديدة لدى هذه هي ظروفه وتلك هي حالته ، ليست من المطالب القريبة الهينة التي يسهل علينا إدراكها في أوجز وقت وبأقل كلفة ، فهي مقوّمات تستند أول ما تستند الى جوّ البيت ونظم المدرسة وطبيعة المهنة أو العمل والظروف الاقتصادية العامة التي تكيّف المستوى الاجتماعي لكل طبقة من طبقات الشعب ، كما أنها مقوّمات تستمد وجودها من وجود « رأي عام » ناضج ، لا يكتفي بأن يُلقي التبعة كلها أو العبء بتمامه على كاهل الحكومة وحدها ، بل يذهب الى حد أن يسائل كل فرد مستنير من هذا الشعب نفسه ، عما أدّاه من نفع أو خير للوسط الذي يحيا فيه ، وللمجموعة التي تصله بها روابط مختلفة من وحدة المنشأ وتبادل المنفعة ، فضلاً عن المشاركة في إحساسات اجتماعية واحدة .

* * *

ولقد قرأت في هذا المعنى ، « للأستاذ « كارل زيمرمان K. Zimmermann » أستاذ الدراسات الاجتماعية العليا بجامعة « هارفارد » ، في مؤلفه القيم عن « الأسرة والمجتمع Family & Society » . قوله :

« إن الأمة التي تُديم التطلّع الى الجهد الحكومي ، لتلقي عليه وحده أعظم العبء في كل كبيرة وصغيرة من شؤون حياتها ، هي أمة حكمت على نفسها بالجمود والموت ، وأثبتت

أنها لا تدرك معنى التضامن الاجتماعي بين الحاكمين والمحكومين ، لقصور في إدراكها أو نقص في وعيها الجمعي » .

على أن تلك المقوّمات على ضرورتها وشدّة الحاجة الى استكمالها كعناصر لها أثرها الفعّال في نجاح مهمة الترجيه والارشاد ، يعوزها التجانس إلى أبعد حد ، هذا التجانس الذي يجب أن يربط بين وسائل الارشاد وغاياته من ناحية ، وبين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للوسط أو الطبقة التي يراد تطبيق سياسة الارشاد الاجتماعي على أفرادها من ناحية أخرى .

* **

وهنا نجد أن سياسة الارشاد السليمة ، إنما تهدف الى تحقيق لون من الثقافة الاجتماعية الفذّة ، يعين بدوره على تكوين عقلية اجتماعية متجانسة ، تبث بين عامة أفراد هذا القطب روحاً عالياً من التضامن الاجتماعي الوثيق ، يجعلهم سائغين جميعاً ، حكاماً ومحكومين ، إلى فهم وتنفيذ كل إصلاح جديد ، وبذلك لا تذهب جهود الهيئات الرسمية ضياعاً ، كما لا تتبدّد جهود بعض الهيئات الحرّة التي تؤدي بدورها خدمات اجتماعية قيمة صرخة في واد .

وليس الأمر هنا ، ونحن في مجال الارشاد الاجتماعي العام ، قاصراً على مبادىء أولية أو أسس كلية تكاد تبلغ مرتبة البديهيات من عقول المبتدئين بها ، بحيث يصح استبعادها أو بالحري اقتباسها من الغير في كل وقت أو في كل مناسبة ، بل إنه الى جانب ذلك ، أمر اختبار وتجربة ، بأوسع ما تحمله هاتان الكلمتان من معنى .

فالاختبارات « الذاتية » في هذا المقام ، هي وحدها التي تعلم الأمم ، وإن لم يمنع ذلك بداهة من أن نحاول الاهتداء بنتائج بعض التجارب القيمة التي قام بها غيرنا في صدد مشروع إصلاحي مماثل لذلك الذي نبغي القيام به في بلادنا

وليس ثمة شك في أن هذه التجارب والاختبارات ذات قيمة معدومة في توجيه الإصلاح الاجتماعي وجهته السوية . ولئن كان المجتمع المصري يجوز اليوم مرحلة انتقال

عامة يحسن أن نتناول بالتبديل الشامل مختلف مناحي حياته ، فإن قيمة الدعاية الاجتماعية القائمة على سوء الاختيار والتجربة لمن أنجع الوسائل في تقويم نواحي النقص ومكافحة أمراضنا الاجتماعية وأكثرها جدوى في إحداث الأثر المطلوب .

ومثل هذه الدعاية يمكن أن نسميها بالدعاية الايجابية ، وهي تلك الدعاية التي تنصب على تنوير الأذهان بأساليب سهلة ملموسة ، تستطيع أن تتمثلها أذهان العاليين من أبناء الشعب. فالدعاية الايجابية ، لو أحسن القيام بها واتقنت أساليبها ، قمينة أن تحدث أثرها النفسي العميق في الوسط أو البيئة التي يسارع أفرادها عندئذ إلى التكيف ، ولو تدريجاً ، بالمؤثرات الخطرية في توجيهاتها وارشاداتها العملية والنظرية ، ويستجيبون من ثم ، راضين مقتنعين ، إلى أوامرها ونواهيها ونصائحها جميعاً .

* * *

ولكي نصل بالارشاد الاجتماعي إلى هذه النتيجة المرضية ، يجب أن نُعدّ سلاحه الاول ، وهو الدعاية الايجابية ، على قاعدة دراسة ذات أربع شُعب ، لنكون قد استخدمنا أحدث أساليب العصر وأكثرها جدوى ، في بعث لون من الحياة الكريمة في ربوع هذا القطر ، تتفق وماضيه المجيد وتجعلنا نأمل في مستقبل حافل له يبوّئه مكاناً مرموقاً بين دول العالم المتمدين .

أما القواعد الأربعة التي تقوم عليها هذه الدعاية فيمكن إجمالها في الدراسات الآتية : —

ا — الدراسة الاحصائية

ب — الدراسة الاجتماعية المقارنة

حـ — الدراسة السيكولوجية

د — الدراسة التشريعية

وسوف نتناولها بشيء من التفصيل في بحثنا القادم إن شاء الله

جمال الدين حسنين
رئيس قسم الارشاد الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية

(يتبع صلة)